الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/47
31 May 2019

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثالث والثمانون
مونتريال، من 27 إلى 31 مايو/أيّار 2019

تقرير الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج

مقدمة

1- اجتمع الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج، الذي أعيد تشكيله في الاجتماع الثالث والثمانين للجنة التنفيذية، اجتمع ثلاث مرات على هامش الاجتماع الثالث والثمانين. وتألف الفريق الفرعي من ممثلي الأرجنتين، وكندا، والصين، وفرنسا، غرينادا، والنيجر، والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، وعملت كندا بصفة الميسر. وحضر الاجتماع أيضا ممثلو البنك الدولي بصفة مراقبين.

البند 1 من جدول الأعمال: إقرار جدول الأعمال

2- أقر الفريق الفرعي جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/SGP/1.

البند 2 من جدول الأعمال: تنظيم العمل

3- وافق الفريق الفرعي على اتباع تنظيم العمل الذي اقترحه الميسر.

البند 3 من جدول الأعمال: استعراض وتحليل جوانب المبادئ التوجيهية والشكل العام المستخدم للتحقق من إنتاج المواد المستنفدة للأوزون (المقرر 87/82(د))

4- عرض ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/SGP/2 قائلا إن الأمانة ركزت استعراضها وتحليلها على تطبيق المبادئ التوجيهية للتأكد من مستويات إنتاج المواد المستنفدة للأوزون في مرافق الإنتاج المحددة. وسوف يتم معالجة تعريف المصادر المحتملة لإنتاج المواد المستنفدة للأوزون ورصد استدامة المشروعات المنجزة في إطار البند 10 من جدول أعمال الاجتماع الثالث والثمانين.

5- وردا على تساؤل عن تدمير المعدات الأساسية في خطوط الإنتاج التي كانت قد أغلقت وما إذا كانت المعدات من الخطوط المغلقة أو المعاد تعديلها التحديثي لبدء إنتاج المواد المستنفدة للأوزون مرة أخرى، شرح أن المبادئ التوجيهية تقتضي تدمير المعدات الأساسية، وهي المفاعل وأعمدة التقطير التي كانت مطلوبة لإنتاج المواد الخاضعة للرقابة. وقد كانت عملية التدمير موثقة بأدلة تصويرية أو بالفيديو ومعتمدة من السلطة المعنية.

6- وفيما يتعلق بالآلية المنشأة لرصد استخدامات المواد الأولية، اقترح أن التوصيات ينبغي أن تتضمن تعريفا لما يشكل انتهاكا لآلية رصد استخدام المواد الأولية والعقوبات المرتبطة بمثل هذا الانتهاك. واقترح أيضا أنه بمجرد التحقق من الدمج الرأسي لخط الإنتاج، وتوقف عمليات التحقق السنوية، ينبغي أن يحتفظ الملاك بسجلات مدخلات ومخرجات عملياتهم، بما في ذلك بيانات المشتريات والمبيعات، وذلك لثلاث سنوات على الأقل.

7- والتمس ممثل البنك الدولي توضيحا بشأن إدراج إجراء للتحقق من انبعاثات المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23 وقال إن المعلومات عن ذلك المنتج الثانوي يجمعها المنتجون وإن البنك الدولي ليس لديه أية إجراءات موجودة للتحقق من تلك المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا ليس مطلوب حاليا نظرا لعدم وجود أي إنتاج للهيدروكلوروفلوروكربون في البلدان التي صدقت على تعديل كيغالي. وقال ممثل الأمانة إنه بينما لا يتحقق البنك الدولي من هذه المعلومات في الوقت الحاضر، فقد طلبت اللجنة التنفيذية إلى البنك الدولي في مقررات عديدة أن يدرج معلومات عن الهيدروفلوروكربون-23 في تقرير التحقق. وفي ضوء تعديل كيغالي ونية الأطراف التصديق على التعديل، ربما لم تستوفى البيانات المقدمة فحسب من المنتجين متطلبات التحقق؛ وبالتالي، اقترح إعداد إجراء سليم للتحقق. ولاحظ أحد الأعضاء أن الأمانة طلب منها فقط أن تستعرض المبادئ التوجيهية والإجراءات وتقديمها إلى الاجتماع الرابع والثمانين، حيث سيتم مناقشة تلك المسائل في ذلك الحين. وقال عضو آخر إنه بينما يدرك الرغبة في إدراج إجراء للتحقق من الهيدروفلوروكربون-23، فقد لاحظ أن معالجة الهيدروفلوروكربون-23 في إطار تعديل كيغالي كان مختلفا عن معالجة المواد المستنفدة للأوزون الأخرى التي تغطيها المبادئ التوجيهية. فالهيدروفلوروكربون-23 لم تتم إزالته بل سوف يتم تدميره إلى أقصى حد ممكن عند توليده كمنتج ثانوي لإنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22 واقترح أن يكون ذلك موضوع مقرر منفصل وألا يدرج في هذه المبادئ التوجيهية.

8- واقترح أيضا إضافة فقرة للإشارة إلى أنه عندما تحدد مؤسسة تكون قد تلقت تمويلا من الصندوق المتعدد الأطراف على أنها تنتج مادة خاضعة للرقابة بعد تاريخ تقديم تقرير إنجاز المشروع، ينبغي على الحكومة المعنية أن تنفذ تحقيقا مستقلا للقطاعات التي تم فيها إنتاج واستخدام المواد الخاضعة للرقابة وبعد ذلك الإبلاغ عن نتائج ذلك التحقق إلى اللجنة التنفيذية.

9- وأثير تساؤل عما إذا كانت الإشارة إلى المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تعني "المواد الخاضعة للرقابة". وتم شرح أن المبادئ التوجيهية التي يتم مناقشتها تطبق على جميع المواد الخاضعة للرقابة من أجل الاستخدامات الخاضعة للرقابة وليس فقط على المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وقال بعض الأعضاء إنه ليس من الواضح ما إذا كان من المعقول طلب تحقيق لقطاع برمته عندما توجد حالة منفردة للإنتاج غير المشروع، وما إذا كانت كمية من الإنتاج غير المشروع تشكل إنتهاكا. وكان هناك تساؤل أيضا عما إذا القصد من الاقتراح أنه في حالة وجود إنتاج غير مشروع، ينبغي أن تجري الحكومة المعنية تفتيشا على الشركات التي تلقت تمويلا من الصندوق المتعدد الأطراف حتى تتأكد من أن مرافق الإنتاج قد تم تفكيكها.

10- وردا على تساول بشأن الفقرة المضافة، قال العضو الذي اقترحها إن الحكومات التزمت وفقا للاتفاقات بتحقيق تخفيض مجمع مستدام للمواد المستنفدة للأوزون في المشروعات التي تم تمويلها من الصندوق المتعدد الأطراف وبالتالي سوف تحتاج الحكومات إلى اتخاذ إجراء لضمان ذلك، إما من خلال تحقق أو تدقيق للقطاع المعني. واتفق الأعضاء على أن اتفاقات الإزالة تنطوي على التزام لضمان امتثال البلد؛ غير أن الحاجة إلى إجراء تحقق مستقل على نطاق القطاع أو تدقيق من جانب الحكومة لم تكن واضحة. وبينما التزمت الحكومات بالتخفيضات المستدامة، كان بعض الأعضاء يفهمون أنه بمجرد الانتهاء من الاتفاقات لم يكن هناك التزام آخر لإبلاغ اللجنة التنفيذية.

11- وفي ختام المناقشات، اقترح أحد الأعضاء تغييرات على بعض الفقرات التي تم الاتفاق عليها، مقترحا أنه من المهم ضمان أن المبادئ التوجيهية المنقحة التي سيتم النظر فيها في الاجتماع القادم لم تدخل أي ممارسات مبتكرة وسيتم تحديثها فقط في ضوء الممارسة الحالية. وشرح ممثل الأمانة أن الغرض من العملية هو تحديث المبادئ التوجيهية حتى تبين الممارسات التي تم إعدادها على مدى الوقت، والتي لم تدرج في الوقت الحالي في الشكل الحالي للمبادئ التوجيهية.

12- ويوصي الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج اللجنة التنفيذية بما يلي:

(أ) أن تحاط علما باستعراض وتحليل جوانب المبادئ التوجيهية والشكل العام المستخدم للتحقق من إنتاج المواد المستنفدة للأوزون، الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/SGP/2؛

(ب) أن تطلب إلى الأمانة تحديث مشروع المبادئ التوجيهية والشكل العام المستخدم أثناء التحقق من إزالة إنتاج المواد المستنفدة للأوزون الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف، وتقديمها لنظر اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع والثمانين، الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/32/33، مع مراعاة الممارسات الحالية وإدراج التغييرات التالية:

(1) أن تتضمن إجراء يبين الممارسات الحالية للتحقق من المواد الخاضعة للرقابة لاستخدامات المواد الأولية والاستخدامات المعفاة الأخرى؛

(2) أن تتضمن في تقرير التحقق: وصفا للآلية التي أنشأتها وتنفذها الحكومة المعنية لضمان عدم قيام المصانع التي تلقت تعويضات لإزالة قدرة إنتاج المواد المستنفدة للأوزون لا تعيد توجيه أي قدرة لإنتاج المواد الأولية، أن وجدت، إلى الاستخدامات الخاضعة للرقابة. وينبغي أن يشمل ذلك جملة أمور من بينها إجراءات الرصد والإنفاذ، تغطي جميع القواعد الوطنية ذات الصلة بمعالجة الحالات التي لا تلتزم المؤسسة فيها بأحكام الاتفاق وفرض العقوبات، حسب الاقتضاء؛

(3) توضيح أن كل قدرة إنتاج المواد الخاضعة للرقابة ينبغي أن تدرج في التحقق من الإنتاج، بغض النظر عن وقت إنشاء قدرة الإنتاج؛

(4) توضيح أنه بمجرد التحقق من أن خط الإنتاج قد تم إدراجه في مصب الإنتاج الذي استخدمت فيه المادة الخاضعة للرقابة كمادة أولية فقط، قد يتطلب الأمر إجراء عمليات تحقيق إضافية لخط الإنتاج هذا؛

(5) أن تتضمن تأكيدا بأنه بمجرد تحديد خط الإنتاج المتكامل رأسيا، على المالك أن يحتفظ بسجلات ذلك الخط، بما في ذلك مدخلات ومخرجات العمليات وبيانات المشتريات والمبيعات، لمدة ثلاثة سنوات على الأقل؛

(ج) تحديد، على أساس كل حالة على حدة، التكاليف الإضافية للتحقق من خطوط الإنتاج الإضافية التي لم تنشأ عند وقت الموافقة على خطة إزالة الإنتاج.

البند 4 من جدول الأعمال: قطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الصين

(أ) المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (التقرير المرحلي النهائي)

13- قدم ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/SGP/3 وقال إن الجملة الأخيرة من الفقرة 4، ينبغي استبدال عام "2018" بعام "2019". وتمشيا مع المقرر 88/82(هـ)، تحتوي الوثيقة على التقرير المرحلي

النهائي لخطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التي تضمنت تحديثا عن التقدم المحرز بين سبتمبر/أيلول 2018 ومارس/آذار 2019.

14- وردا على تساؤل عن رصيد التمويل المتبقي من المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، شرح ممثل الأمانة أن الرصيد المتبقي سيتم إعادته إلى الاجتماع الرابع والثمانين. وشرح أيضا أن هناك ثلاث حالات للإنتاج غير المشروع للهيدروكلوروفلوروكربون، وقد تم وصفها بالكامل في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/11/Add.1، كشف عنها من خلال إجراءات الرصد والإنفاذ من جانب مكاتب الإيكولوجيا والبيئة المحلية.

15- ويوصي الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاح اللجنة التنفيذية بما يلي:

(أ) أن تحيط علما بالتقرير المرحلي لتنفيذ المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/SGP/3؛

(ب) أن تطلب إلى حكومة الصين، من خلال البنك الدولي:

(1) أن تقدم موجزا تنفيذيا للتقرير النهائي عن التحقق من تطبيقات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للمواد الأولية في الصين في عامي 2014 و2015 باللغة الإنكليزية بحلول 1 يوليه/تموز 2019؛

(2) أن تجري تحقيقا لتطبيقات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للمواد الأولية في الصين للفترة 2016 إلى 2018 وتقدم التقرير النهائي باللغة الأصلية وموجزا تنفيذيا باللغة الإنكليزية بحلول 15 يناير/كانون الثاني 2020؛

(ج) أن تطلب إلى الأمانة إعداد وثيقة أولية عن تطبيقات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للمواد الأولية في الصين لنظر الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج في الاجتماع الرابع والثمانين، استنادا إلى التقرير والموجز التنفيذي المشار إليهما في الفقرة الفرعية (ب)(1) أعلاه، ووثيقة نهائية للاجتماع الخامس والثمانين استنادا إلى الوثائق المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه.

(ب) المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (المقرران 71/81 و89/82)

16- نظرا لعدم إتاحة الوقت الكافي لمناقشة المسألة، يوصي الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج أن تؤجل اللجنة التنفيذية نظرها في المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين إلى اجتماع قادم للجنة التنفيذية.

البند 5 من جدول الأعمال: المبادئ التوجيهية لقطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية

17- نظرا لعدم إتاحة الوقت الكافي لمناقشة المسألة، يوصي الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج أن تؤجل اللجنة التنفيذية نظرها في المبادئ التوجيهية لقطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية إلى اجتماع قادم للجنة التنفيذية.

البند 6 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

18- لم تثار أية مسائل أخرى.

البند 7 من جدول الأعمال: اعتماد التقرير

19- استعرض الميسر هذا التقرير.

البند 8 من جدول الأعمال: الاختتام

20- اختتم اجتماع الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج في الساعة 9:35 مساء يوم 30 مايو/ أيار 2019.